الصحة او الحسن على الاسناد فلا يلزم منه ما ذكر في المتن
نفسه فان صحة الاسناد عدالة رجاله و ضبطهم واتصاله
وتجامع ذلك الشذوذ وبعض العلل نعم الاصل
خلافه وليعلم ان وصف مسند بصحة او ضعف من
طريق لا ينافي وصفه بغيرها من طريق اخرى ويقال
لذي العلة معل لغو لهم اعله بكذا او معلل من
التعليل لا معلول لانه من سلسة بالثواب سقاه مرة
بعد اخرى وليس مرادا وتعبير بعضهم به سهوه الثالثة
قد يطلقون الصحة والحسن على الاسناد فلا يلزم منه
ما ذكر في المتن نفسه فان صحة الاسناد عدالة رجاله
وضبطهم واتصاله وتجامع ذلك الشذوذ وبعض العلل
نعم الاصل خلافه وليعلم ان وصف مسند بصحة او ضعف
من طريق لا ينافي وصفه بغيرها من طريق اخرى
وليس مرادا وتعبير بعضهم به سهوه الثالثة الصحيح
والحسن بهما مطلقا واما الضعيف فان اشتد ضعفه
ترك والا عمل به في فضايل الاعمال ونسوطي في الفية
والمقبول يطلقون منكرا والثابت الصالح والمجود
وهذا بين الصحيح والحسن او يشمل الحسن انواع ثابت
وقوله وهل يخص كالاسناد على ما في البيت الاول
الرابعة قد يقولون في حديث حسن صحيح فاستشكل الجمع
بين الفاضل والمفضول وزبدة الجواب انه ان محذوفة منه
للتنويع اي صحيح من طريق وحسن من اخرى فهو اعلا
وقيل فيه صحيح فقط او للشك حيث كان له طريق واحد
فهو دون ما جزم بصحته وجمهور المحدثين على ان الحسن غير
الصحيح وان القسمة ثلاثية الا انه احتوى على اعلا صفات

التوضيح

فالصحيح او على اصلها فالحسن اولى ولا والا فالضعيف
وما عدا هذه من مرفوع وموقوف وغيرهما تعرض لها
وحيث حكموا بنحو الصحة فمرادهم الظن لا القطع نعم
ذهب جمع كثير الى القطع بصحة ما في الشيخين لاجماع
الامة المعصومة عن الخطا على قبولهما ولا يحكم على سند معين
بانه اصح الاسانيد مطلقا لان الاطلاع على جميع اوصاف
الرجال من كل وجه متعذر وخاض بعضهم فقال البخاري
عنه مالك عن نافع عن ابن عمر وزيد عن مالك عن الشافعي
وعنه احمد وهي سلسلة الذهب لم يوجد بها عن مالك
عن الشافعي وعنه احمد وهي سلسلة الذهب لم يوجد
بها في مسند احمد الا حديث لا يبع بعضكم على بيع غيره
ولم يستوعب الصحيح في مصنف اصلا لقول البخاري
احفظ مائة الف حديث من الصحيح وما بقي الف من غيرها
ولم يوجد في الصحيحين بل ولا في بقية الكتب الستة
هذا القدر من الصحيح وتتفاوت رتب الصحيح فيقدم
ما رواه الشيخان ثم البخاري مقدم وهو شيخ مسلم
واشد تحريا كما ياتي في المصنف وبعضهم قالوا المسلم
فضل قلت البخاري اعلا قالوا المكرر فيه قلت المكرر لاجل
تورية للسكو المكرر ومن تكلم فيه من رجال مسلم
اكثر لبعضهم ضعفوا اقسى من رجال ابن ماجه ثمانين للبخاري
وكذا في الاحاديث تكلم في ري بضعف ما روى اما ما الحديث الحايز اقطعيه البديع المرادي
فدعد لجعفر وقال لمسلم ويل لهما فاحفظ وقيت
وقد استخرج عليهما مستخرجات بان يقتصر على الاحاديث
ولا يجوز ان ينسب لفظ الاصل الا اذا جزم بانه هو اذ وقع
التخالف كثيرا ولا بد في نقل حديث من كتاب مشهور من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)